

البيان الختامي

للمنتدى الأول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

الدوحة ٢٠-٢١ نيسان / أبريل ٢٠١٠ م

انعقد بالدوحة المنتدى الأول للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدول مجلس التعاون الخليجي حول : " دور المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان : التحديات ، الإنجازات ، التطلعات " خلال الفترة من ٢٠-٢١ أبريل ٢٠١٠م بتنظيم كل من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر و المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا و المنطقة العربية وتحت الرعاية الكريمة لمعالي رئيس مجلس الوزراء ، وزير الخارجية معالي الشيخ / حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني .

وقد شارك في أعمال المنتدى المفوضة السامية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة وممثل الأمين العام لدول مجلس التعاون ورئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطرالذين ألقوا كلمات جامعة كما حضره ممثلون عن المؤسسات الوطنية والحكومية وغير الحكومية الخليجية وكذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكل من الأردن ومصر و المغرب وفلسطين ، الذين قاموا بعرض تجاربهم وبعد استعراض تطورات حقوق الإنسان لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن وتم مناقشة أهم التحديات و الانجازات و التطلعات ، وتبادل التجارب و استعراض المعايير الدولية (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٨/١٣٤ بتاريخ ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣) لإنشاء المؤسسات الوطنية لحماية وتطوير حقوق الإنسان وفقاً " لمبادئ باريس" وبعد التأكيد على أهمية دور المؤسسات الوطنية في نشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وتعزيزها و تدعيم مفاهيم المساواة وعدم التمييز، إلى جانب دورها في حماية جميع حقوق الإنسان .

فإن المشاركين والمشاركات:

- ١- يرحبون بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في بعض دول مجلس التعاون الخليجي ويدعون بقية الدول إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات.
- ٢- يؤكدون على أهمية أن تنشأ هذه المؤسسات طبقاً لمعايير الأمم المتحدة المعروفة " بمبادئ باريس " .
- ٣- يحثون الحكومات على الدعم التشريعي والمالي والفني لتلك المؤسسات وتسهيل مهامها وضمان استقلاليتها والتعاون الوثيق معها.
- ٤- يرحبون بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بإنشاء مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا و المنطقة العربية بدولة قطر. ويدعون دول المنطقة للتعاون معه و تقديم كافة سبل الدعم له .
- ٥- يدعون المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومركز الأمم المتحدة للتدريب و التوثيق لتوفير الخدمات الاستشارية و الدعم الفني للبلدان الراغبة في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان والدعم الفني للمؤسسات الوطنية القائمة حالياً من أجل رفع قدراتها وتعزيز فاعليتها، فضلاً عن تقديم ذات الدعم للأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان في هذه البلدان .
- ٦- يشجعون على التعاون وتبادل الخبرات و التجارب بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، كما يؤكدون على التعاون الوثيق بين هذه المؤسسات و منظمات المجتمع المدني في دول الخليج .
- ٧- يؤكدون على أهمية ويؤكدون على بناء القدرات للعاملين في المؤسسات الوطنية من خلال التدريب المتخصص والشراكة الفاعلة في تنفيذ مختلف الأنشطة المستقبلية .

٨- يحثون دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير خطط وطنية شاملة لحقوق الإنسان .

٩- يوجهون الدعوة للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لإنشاء لجنة دائمة في المجلس تعنى بحقوق الإنسان وتعمل على التنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان .

١٠- يدعون إلى التداول على عقد المنتدى سنوياً وبصفة دورية على أن يكون قبل إنعقاد إجتماع القمة الخليجية .

و نظراً لأهمية هذا المنتدى الأول الذي بادرت بتنظيمه اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، ومركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا و المنطقة العربية فإن المشاركين والمشاركات يطلبون من اللجنة الوطنية بدولة قطر رفع هذه التوصيات إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي و متابعة تنفيذها وإعلام المشاركين بنتائج تلك المتابعة ،

ويتقدم المشاركون والمشاركات بالشكر لمعالي الشيخ / حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية على تفضل معاليه برعاية أعمال هذا المنتدى ، كما يتوجهون بالشكر إلى الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي ، وكذلك بالشكر للجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على هذه المبادرة ودولة قطر على حسن الاستقبال و الضيافة .

الدوحة بتاريخ ٢١ نيسان /ابريل ٢٠١٠م